مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الدور التنموي الاقتصادي – الاجتماعي للأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية
اسم الكاتب: د. سلمان عثمان، سميع شحرور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4799
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 18:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

الدور التنموي الاقتصادي – الاجتماعي للأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية

الدكتور سلمان عثمان [*]

سميع شحرور [**]

(تاريخ الإيداع 10 / 11 / 2015. قُبِل للنشر في 17 / 2 / 2016)

□ ملخّص □

يعالج البحث موضوعا حيويا يتعلق بالدور التنموي للأنشطة الاستثمارية القائمة في المناطق الحرة السورية. فالمناطق الحرة تعد أهم الوسائل الاقتصادية التي تلجأ لها الدول لتحقيق أهداف التنمية وخاصة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية والزيادة في حركة التبادل التجاري. كما تلعب المناطق الحرة دورا تنمويا واجتماعيا ايجابيا من خلال استقطاب وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية الرخيصة بمستوياتها المختلفة من خلال توفير فرص العمل. ومن خلال دراسة تحليلية مقارنة باستقراء نشوء وتطور المناطق الحرة وأهميتها بالإضافة إلى أهمية الاستثمار في المناطق الحرة السورية ومقومات نجاحه والأنشطة الاستثمارية القائمة من جهة، والدور التنموي للأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية من الجهة الأخرى، ليتوصل البحث إلى جملة من النتائج وأهمها:

- يعد المناخ الاستثماري في المناطق الحرة السورية محفزاً للاستثمار الاجنبي والمحلي.
- هناك نمو واضح في حركة التبادل التجاري.
- هناك دور ضعيف للمناطق الحرة السورية في الحد من نسبة البطالة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : منطقة حرة ، استثمار.

[*] **أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

[**] **طالب ماجستير– قسم الاقتصاد والتخطيط (علاقات دولية) – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوري ة.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

Role of socio-economic development of investment activities in the Syrian free zones

Dr.Slman Othman*
Samee shahrour**

(Received 10 / 11 / 2015. Accepted 17 / 2 / 2016)

□ ABSTRACT □

The research handles a vital topic regarding the developmental role of investment activities in the free zones. The free zones are the most important economic instruments employed by countries to achieve the development goals, especially. In Attracting foreign and domestic investments and the increase in traffic trade. Besides, the free zones play a developmentally and socially positive through polarization and running cheap national labor in it's different levels through job creation.

Through comparative analysis approach and reviewing the historical growth, development of free zones and their importance in addition to the importance of investment in Syrian free zones and its success and investment activities on the one hand, and the developmental role of investment activities in the Syrian free zones, on the other hand, this study seeks set of results which the most important of it:

- The investment climate in Syrian free zones as a catalyst for foreign and domestic investment.
- There is a clear growth in traffic trade.
- There is a weak role of Syrian free zones in reducing unemployment in the community.

Key words : Free zones, investment.

* **Professor- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
** **Postgraduate student- Economy and Planning Department (International Relations- Faculty of Economy- Tishreen University- Lattakia- syria.**

مقدمة :

تعتبر المناطق الحرة من الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية بغية تحقيق منافع اقتصادية مختلفة. ولا شك أن فكرة المناطق الحرة ليست بالجديدة وإنما هي فكرة قديمة ولكنها تطورت بشكل كبير وملحوظ في الآونة الأخيرة وخصوصا مع تطور حركة التجارة العالمية فتعددت اشكالها وكثرت الأنشطة الممارسة بداخلها. ونتيجة هذا التطور والتنوع في المناطق الحرة لم يتم الإجماع قانونيا و اقتصاديا على تعريف محدد لها.

يحتل الاستثمار منزلة مهمة في جميع الاقتصاديات العالمية ومنها الاقتصاد السوري لذلك فإن الحكومة السورية أولته أهمية خاصة من أجل تشجيع وزيادة الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية ، من خلال تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحفزة للمستثمرين وتقديم أفضل الشروط لإنجاح العملية الاستثمارية.

ولعل إقامة المناطق الحرة يعد في حد ذاته محفزا للمستثمرين على الاستثمار سواء أجانب أو محليين ، لذلك تقوم الدول المضيفة لها بمنحها العديد من التسهيلات والامتيازات بهدف جذب واستقطاب اكبر عدد ممكن من الاستثمارات التي تعود بالفائدة عليها.

فإذا كان من الثابت عمليا أن المناطق الحرة تعمل كمناطق إنتاج وتصدير وتتنوع فيها الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية فهي إذا تخضع لدورة إنتاج تقوم على تراكم رأسمالي وخلق القيم المضافة وبالتالي يحكمها منطق القانون الاقتصادي الذي هو في الغالب اقتصاد السوق وبذلك تقوم المناطق الحرة نفسها كبوابات عبور للاقتصاديات المحلية على المنافسة العالمية واقتصاد السوق ونجاحها يعد مدخلا حقيقياً لنجاح الاقتصاديات الوطنية ذاتها.

مشكلة البحث:

على الرغم من الدور الكبير للمناطق الحرة في التنمية وأنها تمثل إحدى الأدوات الاقتصادية والتي تعود بالنفع الكبير على البلدان المضيفة لها كجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية بمختلف أشكالها للاستثمار فيها ، وتوفير فرص العمل و تشغيل الأيدي العاملة المحلية وزيادة مهاراتها ، وأيضا تطوير حركة التبادل التجاري وتجارة الشحن والترانزيت. إلا أن الكثير من المناطق الحرة لم يكتب لها النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها وبقيت أماكن للتخزين ومستودعات مع وجود بضع صناعات تنتج سلعا معدة للاستهلاك المحلي أساسا.

وبالتالي تكمن مشكلة البحث في التساؤل الأتي : هل الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية حققت الأهداف المرجوة منها في تعزيز الاقتصاد الوطني وكان لها دورا تنمويا اقتصادياً واجتماعياً.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي اهمية البحث من كونه يتناول واحداً من الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية وهي واحدة من المؤسسات الاقتصادية الحكومية الهامة والتي تساهم بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ، و في تشغيل اليد العاملة ورفع كفاءتها وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وإدخال تكنولوجيا جديدة ، ورفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات وخاصة بالقطع الأجنبي وتكوين قيمة مضافة جديدة.

وتتجلى أهداف البحث من خلال النقاط التالية:

1. التعرف الى المناطق الحرة السورية من حيث النشأة ، أهمية الموقع الجغرافي ، مزايا الاستثمار فيها ، الأنشطة الاستثمارية القائمة في هذه المناطق.

2. التعرف إلى الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الحرة السورية.

منهجية البحث:

لقد تم الاعتماد عند إعداد هذا البحث على الجمع بين منهج تحليل النظم وبين المنهج الوصفي التحليلي للاستفادة قدر الإمكان من إيجابيتهما بما يخدم البحث.

فقام الباحث بتحديد البيئة الاقتصادية موضوع البحث (المناطق الحرة) و قام أيضا بتحديد البيئة المحيطة وتحليل مدخلاتها ومخرجاتها. كما لجأ الباحث إلى وصف وتحليل الظواهر المحيطة والمؤشرات ليخلص إلى مجموعة من النتائج الجزئية والتي تم جمعها لتشكل نتائج عامة تفضي إلى اعتماد بعض المقترحات في نهاية البحث.

فروض البحث:

- تؤثر الأنشطة الاستثمارية للمناطق الحرة في التنمية الاقتصادية.
- تؤثر الأنشطة الاستثمارية للمناطق الحرة في التنمية الاجتماعية.

المبحث الأول مفهوم المناطق الحرة نشأتها ، أهميتها

أولا: نشأة المناطق الحرة وتطورها

يختلف مفهوم المناطق الحرة من دولة إلى أخرى باختلاف التشريعات والنظم والقوانين التي تنظم أسلوب العمل في المنطقة الحرة، وهذه التشريعات لم تضع تعريفاً محدداً للمناطق الحرة بل تعددت التعاريف والمفاهيم باختلاف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد .

واختلاف هذه الأهداف والتشريعات أدى الى ظهور أشكال ومسميات مختلفة للمناطق الحرة من دولة إلى أخرى ومن هذه المسميات مناطق التجارة الحرة، الموانئ الحرة، المناطق الصناعية الحرة، مناطق الصادرات..... إلخ. ولكن بالرغم من تعدد هذه المسميات فإنها تندرج في الإطار العام والشامل لصفة المناطق الحرة فعلى سبيل المثال تسمية المناطق الصناعية الحرة يمكن أن يطلق عليها تسمية المناطق الحرة دون تحديد لنشاطها كما يمكن أن يطلق عليها تسمية المنطقة التجارية الصناعية الحرة ولن يكون في ذلك مجانبة للصواب لأن عملية التصدير لأي نشاط تجاري أو صناعي هي عمليات تجارية في المقام الأول لكن لا شك أنه رغم اختلاف الأهداف إلا أن هناك دوافع مشتركة بين هذه الدول لإقامة المناطق الحرة على أراضيها ولعل أهم هذه الدوافع هو جذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب والمحليين لإقامة الاستثمارات على اراضي المناطق الحرة بغية تحقيق منافع اقتصادية.[1]

رغم اختلاف الأسلوب بين التشريعات في تحديد تعريف واضح للمناطق الحرة إلا أنها اتفقت على مضمون واحد يتضمن عدة نقاط رئيسية :

1. تقام المنطقة الحرة على مساحة جغرافية من إقليم الدولة معزولة عن باقي الأقاليم بسياج أو بسور وكأنها خارج إقليم الدولة وذلك من الناحية الجمركية، يتم تحديدها بدقة مع مراعاة توسع النشاطات المقامة فيها مستقبلا ، ويمكن أن تكون في ميناء بحري أو جوي أو أرض حدودية أو في أي مكان أخر من أراضي الدولة.

2. يتم تداول جميع السلع المحلية والأجنبية في المناطق الحرة فيما عدا بعض السلع المحظورة والتي ينص عليها القانون ، وقد تجرى عليها بعض العمليات التحويلية أو الصناعية دون أن يسدد على هذه السلع أي رسوم أو ضرائب إلا عند دخولها إلى أسواق الدولة المحلية حيث تعتبر البضائع الواردة من هذه المناطق بضائع واردة من خارج الدولة كذلك البضائع التي تدخل من الدولة إلى المناطق الحرة تعتبر صادرات. كما يتم منح إعفاءات ضريبية وجمركية

بهدف جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة وقد يصل الأمر إلى قيام الدولة بمنح تسهيلات وتقديم قروض ميسرة بالدفع أو بمعدلات فائدة منخفضة للمشاريع المقامة على أراضي المناطق الحرة.[2]

3. المناطق الحرة تكون خاضعة إداريا وقانونيا إلى الدولة المقامة على أراضيها ولكنها تعتبر خارج الحدود الجمركية. تعتبر المنطقة الحرة مؤسسة من مؤسسات الدولة يتم إدارتها من خلال هيأت حكومية تقوم الدولة بإنشائها من أجل ذلك ، كما تخضع المنطقة الحرة لقانون الدولة المضيفة إلا في بعض الحالات حيث يتم اللجوء الى قانون خاص بالمناطق الحرة صادر عن السلطات التشريعية في الدولة وقد يتم في حالات أخرى اللجوء إلى التحكيم من أجل الفصل في منازعات تتعلق بالاستثمار.[3]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة ومقومات إقامتها

تعتبر الغاية الأساسية من فكرة إنشاء المناطق الحرة هي تحقيق منافع اقتصادية للدولة التي تقوم بإنشاء مثل هذه المناطق كما تعتبر وسيلة بيد الدولة لزيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول ، وذلك عن طريق تحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال وإنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير للخارج وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة إلى جانب عدة فوائد سواء للدولة أو المستثمر على حد سواء.

ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية: [4]

أ – تتيح المناطق الحرة فرصة للمستثمرين إلى تجاوز الحواجز والقيود الإدارية والجمركية والتجارية.

ب –تتيح المناطق الحرة مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة.

ت –تسهم المناطق الحرة في زيادة إيرادات الدولة من العملات الأجنبية وذلك عن طريق تصدير السلع التي تقوم المشروعات الصناعية بإنتاجها أو عن طريق بعض الخدمات التي تؤدى إلى الغير مثل خدمات العمل و تأجير الأراضي والمباني و المنشآت وعمليات التفريغ والشحن.

ث –تسهم المناطق الحرة في نقل وتوطين التكنولوجيا الأجنبية المتطورة من البلدان المتقدمة وأحدث الطرق العلمية في الإدارة والإنتاج.

ج –تساعد المناطق الحرة على خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة في الدولة صاحبة المنطقة الحرة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات والشركات المتواجدة بصورة مباشرة في المناطق الحرة.

ح –الهدف الرئيسي لإقامة المناطق الحرة هو إنشاء مشروعات إنتاجية صناعية يكون الهدف الأساسي منها هو التصدير.

خ –إقامة مشروعات إنتاجية تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الاعتماد على الاستيراد لكل من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

المبحث الثاني: الاستثمار في المناطق الحرة السورية

أولا: أهمية الاستثمار في المناطق الحرة السورية

تعتبر المناطق الحرة في سورية إقليما اقتصاديا لا تسري عليه القوانين الاقتصادية للبلد الأم وتكمن أهميتها بما تلعبه هذه المناطق في سورية من دور بالغ الأهمية من ناحية مساهمتها في سياسات الإصلاح واعتبارها مدخلا أوليا باتجاه تحرير الاقتصاد ودعمه بالأدوات والإجراءات اللازمة ودخول معترك المنافسة والتسويق الدولي ، لا سيما

مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة للقطاعات داخل البلد باعتبارها إحدى وسائل التنمية المستضافة للبلد الموجودة فيه مثل تلك المناطق ، حيث تعد من أهم بوابات سوريا على العالم في ظل المتغيرات والتكتلات الاقتصادية القائمة والتي تدعم التوجه نحو المزيد من تحرير التجارة.

ومن هنا يأتي دور المناطق الحرة كبوابات عبور نحو الانفتاح الاقتصادي باعتبار أنّ الموقع الجغرافي لسوريا يتوسط القارات الثلاث أفريقيا وأوربا وأسيا كما إن إشرافها على البحر الأبيض المتوسط اكسب مناطقها الحرة أهمية استراتيجية واقتصادية ازدادت بتوزعها على المنافذ الحدودية للقطر. [5]

وتكمن أهمية المناطق الحرة في سورية في تحفيز وتنمية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة الترانزيت بشكل خاص ، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنظيم تجارة الشحن والتخزين ، بحيث تكون مستودعات لبضائع موزعة إقليميا وتخزن فيها كميات هائلة منها وتصرف في أسواق متعددة وغالبا ما يتم إجراء عمليات الفرز و التغليف و التوضيب لها ، حيث تؤدي فلسفة المناطق الحرة القائمة إلى حرية انتقال السلع والخدمات بدون خضوعها لأي قيود جمركية وقيود كمية ، إضافة إلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين مما يؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية. فضلا عن ذلك فقد غدت المناطق الحرة تحتل صدارة أساليب جذب وتوطين الاستثمارات ، واحد أهم أولويات السياسة الاقتصادية في العديد من الدول (لا سيما النامية منها) مستهدفة بذلك مواكبة التطورات المتسارعة في ميادين التنمية والتقنية والمعلوماتية التي ميزت مطلع الألفية الثالثة ، علاوة على ذلك توفير البيئة التنافسية المواتية لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها وتحفيز الابتكار والإبداع ، وتوفير فرص نوعية للتدريب على رأس العمل ، وتجاوز عقبات القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية وعاملا محفزا للاستثمارات الداخلية ضمن القطر في إقامة صناعات مكملة للصناعات المقامة ضمن المناطق الحرة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المضافة في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الكثير من البلدان بما فيها سورية استجابة لتحديات المتغيرات السياسية والاقتصادية والإقليمية والعالمية.

ثانيا: مقومات الاستثمار في المناطق الحرة السورية

1. الموقع الجغرافي :

تتميز سورية بموقع جغرافي منحها ميزة تجارية مهمة فهي صلة الوصل بين الغرب والشرق إذ تصلها حدودها البرية بآسيا وحدودها البحرية بأوربا مما جعل منها مركزا لتعزيز الروابط التجارية بين القارات الثلاث (اسيا – أوربا – أفريقيا) حيث تمثل سورية المعبر الأرضي والجوي والبري لنقل السلع والاتصالات بما يعزز فرص نجاح المشروعات الاستثمارية بين سوريا وكل الأسواق العربية والإفريقية والأسيوية والأوربية إضافة إلى توفر مرفأين بحريين هما اللاذقية و طرطوس ، كذلك منح الموقع الجغرافي لسورية لأن تكون منطقة تخزين وتوزيع للدول المجاورة لها وللسلع القادمة برا وبحرا.[6]

2. المواد الأولية والموارد البشرية:

وهي احد العوامل الجاذبة للنشاط الاستثماري للعمل في المناطق الحرة السورية. حيث ان توافر المواد الاولية بكافة انواعها في سورية كانت احد العوامل الجاذبة للنشاط الاستثماري التجاري او الصناعي في المناطق الحرة السورية وحسب طبيعة تلك المواد خاصة اذا كانت ذات طلب تصديري ومطلوبة كمواد اولية في العملية الانتاجية

أما بالنسبة **للموارد البشرية** فتعتبر من المقومات الأساسية الجاذبة لنشاط المناطق الحرة ، حيث تتوفر في سورية الأيدي العاملة ذات التأهيل العلمي والتقني المطلوب وبأجور مناسبة ، و من الطبيعي أن يرتبط هذا العنصر

بهدف توفير فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية و يرفع مستوى تدريبها وأداؤها ولعل ذلك هو احد العوامل الجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المناطق الحرة. [7]

3. المقومات الاقتصادية:

هناك مجموعة من المقومات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاستثمار في سوريا وعلى الاستثمار في المناطق الحرة.

السياسات النقدية : بقدر ما تكون السياسة النقدية صحيحة وملائمة بقدر ما يكون الاقتصاد الكلي سليم و متوازن ويحقق معدلات نمو مرتفعة بعيدا عن الاختلالات والتشوهات التي تشل من نموه ، ومن أدوات السياسة النقدية أسعار الصرف وأسعار الفائدة. أن وجود فوارق بين أسعار الصرف للدولار الرسمي والحر والدول المجاورة خلق سوقا غير نظامية لتداول الدولار رفعت من تكاليف الحصول على القطع وساهمت في انتشار الفساد.

كما أن أسعار الفائدة تعتبر أداة من أدوات جذب اللاستثمارات وتوجيهها ، وقد عمدت الحكومة السورية إلى تحريك معدلات الفائدة لتشجيع المدخرات المحلية. ويتوفر في سورية نظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم وتوافر إشراف وضوابط على عمل البنوك وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية. [6]

البنية التحتية : تعتبر البنية التحتية من المكونات الأساسية التي تقدم للمجتمعات البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، وهي ليست هدف تنموي بحد ذاتها لكنها أداة آلية تنموية هامة ، حيث أن كفاءة البنية التحتية والخدمات تؤثر بشكل طردي على شكل وحجم الاستثمارات عموما وهي بحاجة إلى تطوير وتحديث مستمرين وتشمل (النقل – مياه الشرب والصرف الصحي – الاتصالات – الطاقة). وتعتبر المناطق الحرة وخاصة الصناعية منها (الشيخ نجار – عدرا – حسياء) من أهم الأولويات بالنسبة لصانعي القرار في سوريا بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إليها كما يمكننا القول بأن البنية التحتية والخدمات في سورية كفوءة بالشكل المناسب لجذب هذه الاستثمارات .

الأسواق المحلية والتسويق : تؤثر الأسواق المحلية في اختيار نوع الاستثمار في منطقة حرة دون الأخرى على أساس دراسة الأسواق المحلية والإقليمية وحجمها (إجمالي الطلب العام والخاص) وذلك عندما يستهدف المستثمر تسويق سلعته أو منتجاته إلى السوق المحلية أو الإقليمية ، أما إذا كانت الأسواق المستهدفة هي الأسواق الدولية في عملية إعادة التصدير أو تسويق الإنتاج ففي هذه الحالة لا حاجة إلى دراسة الأسواق المحلية والإقليمية إلا بقدر استهدافها ضمن إطار السياسات التسويقية.

والأسواق السورية تملك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات و الطاقة الرخيصة و السوق الواسعة إذ أن الشركات الاجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي الى بلدان ذات اسواق كبيرة كالصين ، الهند ، إندونيسيا ، مصر ، نيجيريا و البرازيل ، أو أنها في موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى كما هو الحال في المنطقة الحرة في جبل علي والمناطق الحرة السورية (طرطوس – دمشق – حلب – عدرا). أما تسويقيا فسوريا يمكنها أن تلعب دور تسويقي لو عملت على اتباع الأساليب التي ثبت نجاحها في هذا المجال خاصة وأن ثمة ظروف مساعدة كوجودها في قلب العالم العربي إضافة إلى قربها من بلاد القوقاز وخاصة أنه ثمة تعامل قديم بين المؤسسات السوفيتية أيام الإتحاد السوفيتي وبين المؤسسات التجارية والصناعية السورية.[8]

4. المقومات التشريعية والقانونية :

إن وجود إطار قانوني وتشريعي وقضائي واضح وشفاف ومترابط ومنسجم مع قوانين الاستثمار وداعم لها ، يعتبر من شروط الأمن والسلامة لأي مستثمر وبخاصة الأجنبي. لأن تعارض القوانين وجمودها الطويل وعدم مواكبتها التطورات وعدم تطبيقها يشل من ميزات القوانين الاستثمارية ويبطل أثرها في جذب المستثمرين المحليين والأجانب ويصبح عائقا يحول دون الاستثمار نظرا للفوضى والغموض والتعارض في الإطار التشريعي والقانوني الذي يمكن أن يهز ثقة المستثمر في مناخ الاستثمار .[9]

وقد حاولت الحكومات السورية المتعاقبة دفع العملية الاستثمارية من خلال اصدار العديد من المراسيم والقوانين والقرارات الناظمة للاستثمار وقامت بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات الجماعية (مع الدول العربية) و الثنائية العربية و الأجنبية الهادفة إلى حماية الاستثمارات المتبادلة ، وإلغاء الازدواج الضريبي ، من أجل زيادة وضمان وحماية وتشجيع المستثمرين وتعزيز ثقتهم بقوانين الاستثمار في سوريا وتتلخص هذه القوانين والقرارات والاتفاقات بصون الملكية الفردية ومنع النزع او المصادرة او التأميم.

ثالثا: الانشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية

1. الاستثمارات الصناعية:

لا شك أن المنطقة الحرة الناجحة هي نواة لإقامة صناعة لا يمكن اقامتها داخليا أو وطنيا في وقت ما ، أو لإقامة صناعة تصديرية لا يتوقع نجاحها أو طلب منتجاتها داخليا في السوق المحلية ، في حين يمكن تصور نجاحها في المنطقة الحرة على ضوء الخدمات والحوافز المتوفرة فيها وكون منتجاتها قابلة لتغطية جزء من الطلب الخارجي في الأسواق الاستهلاكية الأجنبية ، من هنا برزت فكرة إنشاء المناطق الحرة وبرز دورها في دعم سياسات التصدير وإقامة المجمعات الصناعية، وبشكل خاص في الدول النامية (والقطر العربي السوري احد هذه البلدان).

لقد اتاح نظام الاستثمار الجديد في المناطق الحرة السورية بموجب المادة / 48/ منه للمستثمرين اجراء مختلف عمليات التصنيع والتحويل ، كما سمح بممارسة النشاط الصناعي ضمن هذه المناطق على أن يتم توجيه الإنتاج الصناعي بشكل رئيسي للتصدير إلى خارج الجمهورية العربية السورية ، لكنه أجاز أيضا للمنشآت الصناعية القائمة في المناطق الحرة السورية بإدخال نسبة / 25%/ من قيمة الصادرات الصناعية الموجهة إلى الخارج إلى الأسواق السورية ووضعها في الاستهلاك المحلي ، وذلك بموافقة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وبناء على اقتراح تقدمه المؤسسة استثناء من احكام وأنظمة التجارة الخارجية والقيود المفروضة على الاستيراد ما عدا القيود الخاصة بحصر الاستيراد أو تقييده بإحدى جهات القطاع العام ، ويمنح هذا الجزء من الإنتاج إجازات استيراد حكمية بدون الحاجة إلى تحويل القيمة إلى الخارج كما يعفى من الرسوم بنسبة المواد المحلية الداخلة في التصنيع.[10]

على الرغم من المناخ المحفز للاستثمار ضمن المناطق الحرة السورية إلاّ أنه يلاحظ بأن هناك انخفاض في نسبة نمو عدد المستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية وذلك يعود للأسباب التالية : [11]

أ -السماح لمنتجات الدول العربية المشتركة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالاستيراد إلى القطر مع الإعفاء التام من الرسوم الجمركية في حين أنّ منتجات المناطق الحرة حرمت من هذه الميزة وما تزال تخضع لأحكام التجارة الخارجية من حيث المنع والحصر والتقييد.

ب -خضوع منتجات دول السوق الأوربية لتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا عند استيرادها إلى القطر وحجب هذه الميزة عن منتجات المناطق الحرة عند استيرادها إلى القطر.

ت –منح ميزة تفضيلية تعادل /15%/ عن اشتراك المنتج المحلي (المصنع داخل القطر) في مناقصات القطاع العام وذلك عن أدنى سعر اقتصادي مقدم من أي جهة خارجية في حيث أن منتجات المناطق الحرة منحت ميزة /5%/ وللمستثمرين السوريين فقط.

ث –تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة في الصناعة الوطنية وبالتالي اصبحت الميزة التي كانت تتمتع بها الصناعة في المناطق الحرة من إعفاء موادها الأولية من الرسوم الجمركية نسبة معدومة.

2. الأنشطة التجارية:

أجاز نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم /40/ لعام 2004م ممارسة النشاط التجاري (تجارة عامة) وتخزين كافة أنواع البضائع ضمن المنطقة الحرة دون أن تخضع لأحكام التجارة الخارجية والرسوم والضرائب الجمركية. وتتضمن هذه البضائع على سبيل المثال : الأقمشة – الخيوط – الأليات الثقيلة والزراعية والإطارات وقطع تبديل السيارات والآليات – الالات الصناعية – الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية – المواد الغذائية ومواد البناء وغيرها.

وهذه الأنشطة تمارس في كافة فروع المناطق الحرة السورية يستثنى من هذه البضائع ما يلي:[10]

أ –البضائع ذات المنشأ والمصدر الإسرائيلي والبضائع الممنوع استيرادها تنفيذا للقرارات المتعلقة بمقاطعة إسرائيل وبضائع الدول الأخرى التي يمنع التعامل معها اقتصاديا.

ب –المخدرات على أنواعها ومشتقاتها باستثناء ما يتعلق منها بصناعة الأدوية والمواد الصيدلانية.

ت –الأسلحة والذخائر والمتفجرات أيا كان نوعها باستثناء أسلحة الصيد وذخائرها.

ث –المواد النتنة أو القابلة للالتهاب باستثناء المواد التي تحقق شروط تخزينها ضمن المناطق الحرة وبحيث توفر هذه الشروط ضرورات الأمن والصحة والسلامة العامة.

ويوضح الجدول التالي تطور عدد المستثمرين التجاريين في المناطق الحرة السورية خلال الفترة 1999– 2007

جدول رقم (1) تطور عدد المستثمرين التجاريين

العام	عدد المستثمرين التجاريين	نسبة النمو%
1999	576	
2000	630	%10
2001	690	%10
2002	1000	%45
2003	1288	%29
2004	1347	%5
2005	1350	%0.22
2006	1380	%3
2007	1410	%3
المصدر: مديرية الإحصاء والتخطيط – المؤسسة العامة للمناطق الحرة.		

وبحسب المعطيات من الجدول نلاحظ تطور النشاط التجاري في المناطق الحرة السورية خلال الفترة من عام 1999م وحتى عام 2007م تطورا ملحوظا تجلى في ارتفاع عدد المستثمرين في المجال التجاري وتنوع انشطتهم فقد ارتفع عدد المستثمرين التجاريين من 576 مستثمر عام 1999م الى 1410 مستثمرين عام 2007م .

المبحث الثالث: الدور التنموي للأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة السورية

أولا: توفير فرص العمل وزيادة مهارة العمالة المحلية

إن انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع السوري وخاصة بين فئة الشباب دفع الحكومات السورية المتتالية لتوفير مصادر إضافية لخفض هذه النسبة ولعل إحدى هذه الوسائل هي المناطق الحرة. فالبطالة مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وهي تعبر بوضوح عن عجز البيئة الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني. وقد بلغ معدل البطالة حسب دراسة خارطة البطالة 10.9% من قوة العمل عام 2010م اي أن البطالة قد ازدادت بما يقارب 1.4 نقطة عن معدلها عام 2007م خلال السنوات الأربعة الماضية بمعدل وسطي سنوي يقارب 10.8% وبالتالي فهي تنمو بمعدل شبه ثابت مما يعكس قصور عملية مواجهتها وغياب الحلول المخففة لها بالإضافة إلى استمرارية العوامل البنيوية المولدة لها وقصور عملية التنمية. [12]

وإنه لمن الصعوبة بمكان تحديد عدد العمال في المناطق الحرة السورية وتعتبر الأرقام الواردة في طلبات الإشغال التي يقدمها المستثمرون ارقاما غير حقيقية. ومن الملاحظة الميدانية والتقصي لاحظنا أن الأعداد تفوق بكثير ما هو مصرح عنه في بعض المنشآت وتنخفض في بعضها عما ورد في طلب الإشغال لعدم العمل بالطاقة القصوى أو بسبب توقف العمل. ولكننا سنعتمد أخر الإحصائيات التي أجرتها المؤسسة العامة للمناطق الحرة عن عدد العاملين في المنشآت والشركات العاملة في المناطق الحرة خلال الاعوام من 2005م ولغاية 2009م.

الجدول رقم (2) عدد العاملين في المنشات والشركات المستثمرة في المناطق الحرة

الاعوام	عدد المنشآت المستثمرة	عدد العاملين
2005	786	7081
2006	932	8266
2007	1009	8959
2008	1191	9019
2009	1351	9787
المصدر : مديرية الإحصاء والتخطيط - المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية		

نلاحظ من هذا الجدول تطور النشاط الاستثماري بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2005م ولغاية 2009م تتجلى في ارتفاع عدد المنشآت والشركات المستثمرة من /786/ منشأة عام 2005م إلى / 1351/ منشأة عام 2009م والتي استوعبت /7081/ عامل عام 2005م ليرتفع عدد المشتغلين في هذه المنشات إلى ذروته حيث بلغ / 9787/ عامل عام 2009م. وهذا مؤشر على أن مناخ الاستثمار في المناطق الحرة السورية يعتبر محفزا للنشاط الاستثماري بعد صدور المرسوم رقم /40/ لعام 2003م الناظم للاستثمار في هذه المناطق وما له من أثر إيجابي على الاقتصاد السوري بشكل عام.ولكن كان هناك ضعف في الدور الذي تلعبه المناطق الحرة السورية في الحد من نسبة البطالة من الاقتصاد السوري وانخفاض نسبة التشغيل فيه.

ثانيا: جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية

وفي هذا المجال تلعب المناطق الحرة السورية دورا هاما ومميزا في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بسبب تمتعها بالعديد من المزايا والحوافز وذلك من خلال توزعها في مواقع استراتيجية هامة مثل المعابر الحدودية والمرافئ البحرية والمطارات المدنية ومراكز المدن، وكذلك الأمر تلعب البنية الأساسية التحتية دورا هاما في هذا المجال. وتلعب القوانين والأنظمة النافذة في المناطق الحرة السورية دورا هاما ومميزا في جذب الاستثمارات وذلك بسبب سهولة ومرونة ووضوح هذه الأنظمة إضافة إلى المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها لمستثمري المناطق الحرة. ويعتبر نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم / 40/ لعام 2003م من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات وذلك لما أضافه من أنشطة جديدة لم تكن موجودة في السابق مثل الأنشطة الخدمية على اختلاف انواعها. والأهم من ذلك كله هو اهتمام القيادة السياسية بموضوع المناطق الحرة من خلال إصدار مراسيم إحداث المناطق الحرة الجديدة في / الحسكة – دير الزور – طرطوس – حمص / و هي من العوامل الهامة لجذب الاستثمارات إلى هذه المناطق وذلك بسبب توفر الخدمات الحقيقية لإقامة المناطق الحرة فيها وتعتبر توسيع لخيارات الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي. وكذلك الأمر يبدو بوضوح اهتمام القيادة السياسية بموضوع المناطق الحرة من خلال الحديث الصحفي للسيد الرئيس بشار الأسد مع رجال الأعمال الإيطاليين – شباط 2002– ((فسورية بموقعها على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ممر ليس إجبارياً للبضائع بين شرق أسيا وغرب أوروبا لكن ميزة هذا الممر إنه رخيص وهذه الميزة متوفرة الآن كما كانت متوفرة في السابق لكن هذا طبعا لا يكفي – لذا فنحن بصدد تطوير المرافئ السورية أولاً وتطوير سكك الحديد ثانياً وقد بدأنا فعلا بخطة واسعة لتأهيل النقل بين سورية ومنطقة الخليج العربي "دبي" عن طريق إقامة خط نقل متطور إضافة إلى إقامة مناطق حرة)).

ويمكن الوقوف بوضوح على دور المناطق الحرة السورية في جذب الاستثمارات خلال الفترة من 2005 الى 2011م من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3) حجم رؤوس الاموال العربية والأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة السورية

الاعوام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الشركات المستثمرة	786	932	1009	1191	1351	1284	1295
الشركات الاجنبية المستثمرة	58	62	63	72	76	79	84
رأس المال المستثمر	627	653	706	798	840	831	837
المصدر: مديرية الإحصاء والتخطيط – المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية						الوحدة: مليون دولار	

نلاحظ من الجدول أنّ الشركات الأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة السورية كانت قلت بلغت / 58/ شركة أجنبية مستثمرة عام 2005م ليشهد هذا العدد تطورا ملحوظا في الأعوام التالية حيث بلغ / 84/ شركة أجنبية مستثمرة عام 2011م ، وهذا مؤشر على أن مناخ الاستثمار في المناطق الحرة السورية لا يزال يعتبر محفزا على الاستثمار.

كما نلاحظ من الجدول أن رأس المال المستثمر في المناطق الحرة السورية قد بلغ / 627/ مليون دولار عام 2005م ليرتفع الى /837/ مليون دولار عام 2011م .

إن الزيادة في رأس المال المستثمر وعدد المستثمرين وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة تؤكد على الدور الهام الذي تلعبه المناطق الحرة السورية في جذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في الأنشطة المسموح ممارستها في المناطق الحرة السورية.

ثالثا: تطور حركة التبادل التجاري في المناطق الحرة السورية

تلعب المناطق الحرة السورية دوراً مهما في تنظيم تجارة الشحن والترانزيت بحيث تكون مستودعات لبضائع توزع إقليميا تخزن فيها كميات هائلة تصرّف في أسواق متعددة ، وغالبا ما يتم إجراء عمليات الفرز و التغليف و التوضيب عليها ، حيث تعمل على الاستفادة من المواد الاولية المتوافرة في البلد (استخراجية – زراعية .....) وخلق الترابطات الأمامية والخلفية كذلك المساهمة في تسهيل عمليات التبادل التجاري مع الدول المجاورة ودعم سياسات التصدير نظرا لما تتمتع به من مزايا التجارة الحرة والمناخ المنفتح فيما يتعلق بالأنظمة والقوانين الجمركية والمصرفية والإدارية ، حيث تتولى المؤسسة العامة للمناطق الحرة في سورية إدارة واستثمار هذه المناطق في سورية وتنظيم اعمالها وتنسيق فعالياتها بما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الوطني. ويبدو بوضوح دور المناطق الحرة السورية في تنشيط حركة التجارة المحلية والخارجية من خلال تطور حركة التبادل التجاري في المناطق الحرة اعتباراً من عام 2001م ولغاية 2008م من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4) تطور حركة التبادل التجاري في المناطق الحرة السورية

العام	القيمة /مليار ل.س/	نسبة النمو
2001	69	-
2002	88	% 27
2003	104	% 18
2004	125	% 20
2005	158	% 26
2006	206	% 30
2007	230	% 11
2008	240	% 4
المصدر: مديرية الإحصاء والتخطيط المؤسسة العمة للمناطق الحرة السورية		

يتبين من خلال الجدول السابق زيادة في قيمة البضائع الداخلة والخارجة من و إلى المناطق الحرة نتيجة لزيادة الحركة التجارية وتجارة الترانزيت في المناطق الحرة السورية حيث يبدو بوضوح زيادة القيمة لدى مقارنة كل سنة بالتي تليها.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

1. نقبل الفرضية الأولى والتي تقول بأن الأنشطة الاستثمارية للمناطق الحرة تؤثر في التنمية الاقتصادية.
2. نقبل الفرضية الثانية والتي تقول بأن الأنشطة الاستثمارية تؤثر في التنمية الاجتماعية.
3. يمكن لأي دولة تعاني من قصور في عملية التنمية المستدامة أن تلجأ إلى إقامة المناطق الحرة باعتبارها إحدى وسائل التنمية الاقتصادية ولكن بشرط توفر المقومات الأساسية اللازمة لنجاحها.
4. هناك العديد من المقومات الأساسية التي ينبغي توفرها لإقامة المناطق الحرة ونجاحها لا سيما الموقع الاستراتيجي المميز للدولة والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني.

5. هناك انخفاض في نسبة نمو عدد المستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة السورية.
6. هناك تطور ملحوظ في النشاط التجاري ويتجلى في تطور حركة التبادل التجاري.
7. هناك تطور ملحوظ في تزايد عدد المستثمرين التجاريين في المناطق الحرة السورية.
8. هناك ضعف في الدور الذي تلعبه المناطق الحرة السورية في الحد من نسبة البطالة في المجتمع.
9. أن مناخ الاستثمار في المناطق الحرة السورية لا يزال يعتبر محفزا على الاستثمار والدليل على ذلك التزايد المستمر لأعداد المستثمرين الأجانب.

التوصيات :

1. اجراء دراسات مقارنة بين المناطق الحرة السورية والمناطق الحرة في الدول المتقدمة والتي خطت خطوات واسعة في هذا المجال (الامارات العربية المتحدة – الصين – سنغافورة – هونج كونج – الاتحاد الاوروبي .... الخ) بهدف الاستفادة منها كمرجع أساسي للباحثين والدارسين بهذا الشأن.
2. التنسيق بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة والهيئة العامة للاستثمار لجهة إعداد الدراسات الاستراتيجية التفصيلية عن توزيع وحجم ونوع المشروعات الاستثمارية.
3. ضرورة قيام الجهات المختصة بإعداد وتنفيذ حملة ترويج وتسويق للاستثمار في المناطق الحرة السورية وبأكثر من لغة، تتضمن التعريف بفرص الاستثمار في هذه المناطق وحوافز وضمانات الاستثمار المقدمة فيها. فالترويج القائم على وسائل متقدمة وأساليب علمية يمكن أن يقطع نصف المسافة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
4. التخصص في مجال عمل المناطق الحرة السورية بحيث تتحرك كل منطقة حرة باتجاه التخصص في قطاعات معينة اعتمادا على طبيعة الاقتصاد السورية وأهمية الأسواق وحاجاتها.
5. الاهتمام بشكل أكبر بالمشروعات الصناعية والمشروعات ذات التكنولوجيا العالية وإعطائها ميزات تفضيلية على المشروعات التجارية والخدمية لأنها تساهم في خلق فرص العمل وتحقيق تنمية مضافة وتوطين التكنولوجيا.
6. التخفيف من الاعتماد على الاستثمارات ذات العوائد الريعية القابلة للتأثر بأبسط المتغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية.
7. توصي الدراسة بالعمل في بعض المناطق الحرة السورية بمبدأ عقود الخدمة التي تعمل لها شركات النفط في سوريا والتي أثبتت نجاحها في نقل الخبرة والتكنولوجيا وأساليب الإدارة المتطورة.

المراجع :

1. الحرازي، محمد علي عوض. *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات* . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.
2. يوسف، أنس. *الاستثمار في المناطق الحرة السورية*. دمشق: جامعة دمشق، 2012.
3. خصاونة، محمد قاسم. *الاستثمار في المناطق الحرة*. الأردن: دار الفكر، 2010.
4. مكنا، فراس. *الافاق المستقبلية للاستثمار في المناطق الحرة السورية*. دمشق: جامعة دمشق، 2012.
5. محفوض، ماجد. *دراسة امكانية تحويل مدينة طرطوس إلى منطقة حرة*. اللاذقية: جامعة تشرين، 2006.
6. ديب، صفوان. *الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في سوريا*. اللاذقية: جامعة تشرين، 2005.
7. الوردي، ثناء. *المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمار الوطني*. سورية: معهد التخطيط والتنمية الإدارية، 1988.

8. سليمان، عدنان. اقتصاديات المناطق الحرة. سورية: المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية 2004.
9. رغدا، مياسة. الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية. مشروع دبلوم، اللاذقية: جامعة تشرين،2003.
10. نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /40/ لعام 2003.
11. سعد، عماد. اقتصاديات المناطق الحرة. دمشق: جامعة دمشق، 2008.
12. تقرير الهيئة العامة للاستثمار السورية لعام 2011.